

زيارة ولي العهد عام 1960 فتحت الباب لأول جمعية صداقة سعودية يابانية

العلاقات اليابانية السعودية

بدأت الاتصالات الرسمية بين اليابان و السعودية في عام 1938، عندما مثل الوزير المفوض سفارة السعودية في لندن حافظ وهبة المملكة في حفل افتتاح مسجد طوكيو، ورداً على ذلك قام وفد اليابان إلى مصر ماسايوكي يوكوياما بزيارة السعودية في عام 1939، حيث التقى بالملك عبد العزيز (رحمه الله) في الرياض، وفي عام 1953 أرسلت اليابان وفداً اقتصادياً إلى السعودية، وفي يونيو عام 1955 أعلنت الدولتان عن إنشاء العلاقات الدبلوماسية بينهما.

وسارت العلاقات الثنائية بشكل تصاعدي، فقد مثلت الزيارة الرسمية التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز إلى اليابان عام 1960، عندما كان وزيراً بداية للزيارات الثنائية بين كبار الشخصيات في البلدين، وفي عام 1971، زار الملك فيصل بن عبدالعزيز (رحمه الله) اليابان، وأصبحت الزيارات المتبادلة مألوفة، حيث زار الإمبراطور الحالي أكهيتو (عندما كان ولياً للعهد) والإمبراطورة ميتشيكو الرياض عام 1981، وفي نوفمبر عام 1994، فتحت الزيارة التي قام بها ولي العهد الإمبراطوري الأمير ناروهيتو والأميرة ماساكو إلى السعودية فصلاً جديداً في تاريخ علاقات الصداقة بين البلدين.

وفي سبتمبر 1995 قام رئيس الوزراء الياباني تومييتشي موراياما بزيارة إلى السعودية، وفي عام 1998 وقع كل من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) خلال الزيارة التاريخية التي قام بها لليابان، ورئيس الوزراء الياباني الراحل كيزو أويوتشي على البيان المشترك الذي يتعلق بالتعاون بين البلدين تجاه القرن الواحد والعشرين والذي تم تصميمه لكي يشكل اتجاهاً جديداً لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في القرن الجديد، كما شهدت هذه الزيارة التوقيع على برنامج التعاون الياباني-السعودي والذي يغطي وعلى نحو شامل المجالات السياسية والاقتصادية ومجالات التعاون الأخرى التي رسمت المسيرة الجديدة في طريق التعاون الاستراتيجي المشترك بين البلدين.

وفي عام 2001، قام وزير الخارجية الياباني يوهي كونو بزيارة إلى السعودية وأعلن خلالها

اليابان .. تجربة فريدة

تمكنت اليابان، التي يبلغ تعداد سكانها 127 مليون نسمة تقريباً، بعد تجربة فريدة، نقلتها من مرحلة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية إلى مصاف القوى الكبرى اقتصادياً، من اختلال مكانة متقدمة على الخريطة العالمية، وهي مرشحة منذ مدة للبروز كقطب دولي في جوار قوى أخرى من بينها الصين والاتحاد الأوروبي. وتتنبئ اليابان نظاماً برلمانياً ليبرالياً، مع منح الإمبراطور سلطات شرفية، و يقوم دستورهما، والذي أصبح سارياً منذ عام 1947، على 3 مبادئ أساسية هي: سيادة الشعب، واحترام حقوق الإنسان الرئيسية، والتخلص من الحروب، وينص الدستور أيضاً على استقلالية السلطات الحكومية الثلاث: التشريعية (المجلس التشريعي)، التنفيذية (مجلس الوزراء)، والقضائية (المحاكم).

و طبقاً للدستور الياباني يعد الإمبراطور رمزاً للدولة ووحدة الشعب ولكن ليس لديه سلطة على الحكومة، وفي عام 1989 تقلد الإمبراطور "أكهيتو" عرش اليابان ليصبح بذلك الإمبراطور رقم 125 في تاريخ العائلة الإمبراطورية اليابانية.

اقتصادياً تعد اليابان واحدة من أكثر البلاد تقدماً في العالم، حيث يحتل الناتج القومي الإجمالي لها المرتبة الثانية عالمياً بـ 4.456 مليارات دولار أمريكي، ويبلغ إجمالي الدخل الفردي: 34.840 دولاراً، فيما تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات اليابانية 656 مليار دولار، وأهم الصادرات من حيث النوع هي الأجهزة والمعدات الكهربائية والآليات غير الكهربائية والحريات والمواد الكيميائية. وأهم الدول المستوردة من اليابان: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين اليابانية، كوريا، تايوان، هونج كونج، تايلاند، ألمانيا.

أما إجمالي الواردات فقد بلغ 454 مليار دولار، وأهم الواردات الأساسية من حيث النوع هي الآليات والمعدات والنפט (الخام والمكرر جزئياً)، ومشتقات البترول والأغذية والمسوحات، وتأتي السعودية ضمن قائمة أهم 6 دول مصدرة لليابان.

البلدين عام 2004 ما قيمته حوالي 22.1 مليار دولار، فيما بلغ فائض الميزان التجاري لصالح السعودية ما قيمته 14.8 بليون دولار، علماً بأن المملكة تحتل المركز الأول في قائمة الدول المصدرة للبترول إلى اليابان حيث تستورد اليابان حوالي 30٪ من احتياجاتها للطاقة من السعودية ، في حين أنها تصدر لها المنتجات الصناعية مثل المركبات بكافة أنواعها والمعدات والأجهزة الإلكترونية.

ويتمد التعاون السعودي الياباني إلى المجال الفني والتقني، حيث وقع البلدان في عام 1975 اتفاقية التبادل الاقتصادي والفني التي تقضي بقيام كل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) والمركز الياباني للتعاون مع الشرق الأوسط بالتنسيق مع السفارة بدور فعال ورئيسي لدعم التعاون الفني والتقني بين البلدين وذلك من خلال إرسال الخبراء اليابانيين في كافة المجالات واستقبال المتدربين والدارسين السعوديين لتلقي التدريب الفني والتقني في اليابان. وقد استفاد حوالي 1560 متدرباً سعودياً من برامج التدريب التي نظمت في كافة أنحاء اليابان في جميع القطاعات الفنية والتقنية.

أما على الصعيد الثقافي، فيملك البلدان علاقات متميزة ، كان من ثمارها منذ عام 1973 حتى عام 2000، التحاق أكثر من 149 طالباً سعودياً بالدراسة في الجامعات والمعاهد اليابانية ضمن برنامج المنح الذي أشرفت عليه شركة الزيت العربية، ومتابعة 63 طالباً دراستهم ضمن برنامج شركة أرامكو للمنتج الخارجية ، هذا فضلاً عن العشرات من الطلاب الذين تخرجوا في الجامعات اليابانية ضمن برنامج المنح الدراسية للدراسات الجامعية والدراسات العليا الخاص بوزارة التعليم اليابانية.

وقد شهد العام الأخير تزايداً في أعداد الطلاب السعوديين الذين قدموا للدراسة في الجامعات اليابانية على نفقهم الخاصة أو على منح وزارة التعليم العالي أو منح شركة أرامكو، وهناك اتصالات جارية للتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون العلمي بين وزارة التعليم العالي بالمملكة وتظهيرها في اليابان.

عن مبادرة تشجيع الحوارات مع العالم الإسلامي، وتنمية موارد المياه، والدخول في حوارات سياسية متنوعة.

و خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الياباني الحاشي جونيتشرو كوزومي إلى الرياض في عام 2003، قرر هو وخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أن يستضيف البلدان مناسبات تكافئية في عام 2005 احتفالاً بذكرى

المعهد العربي الإسلامي باليابان يجسد الدور السعودي المؤثر في نشر اللغة العربية والفكر الإسلامي

مرور 50 عاماً على إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وفي أغسطس 2005 جاءت زيارة وفي العهد الياباني هيرونومييا تارومييتو إلى المملكة لتقديم واجب العزاء في وفاة المغفور له بإذن الله الملك فهد بن عبد العزيز لتؤكد على عمق العلاقات الودية بين البلدين.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية بدأ التعاون بين السعودية واليابان عندما حصلت شركة الزيت العربية اليابانية على حق امتياز التنقيب عن البترول عام 1957 في الجزء الساحلي للمنطقة المحايدة بين المملكة والكويت، وقد اكتشفت الشركة البترول مع حفر أول بئر واستمرت عمليات استخراج البترول مدة 40 عاماً حتى انتهى عقد الشركة في عام 2000.

وكانت الحكومتان اليابانية والسعودية قد أبرمتا اتفاقية تعاون اقتصادي وفني عام 1975، تشكلت على إثرها لجنة مشتركة لبحث سبل التعاون ومجالاته.

وتعتبر اليابان الشريك التجاري الثاني للسعودية حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين

على صعيد متصل كان لجمعية الصداقة اليابانية السعودية التي تأسست في طوكيو عام 1960، في حضور الأمير سلطان بن عبدالعزيز بالغ الأثر في دعم العلاقات بين البلدين. وتقوم الجمعية منذ تأسيسها بدور رئيسي في دعم التبادل الأكاديمي والثقافي بين المملكة واليابان، حيث قامت بنشر العديد من الكتب باللغة اليابانية وساهمت في تعريف الشعب الياباني بكثير من الثقافات العربية الإسلامية، كما أشرفت على تنظيم دورات في اللغة العربية لتعريف عموم الشعب الياباني بالمعلومات الصحيحة عن السعودية والإسلام، وتضم الجمعية في عضويتها أكثر من 60 شركة يابانية من كبار الشركات التي لها علاقات تجارية واقتصادية مع السعودية وعلى رأسها شركة الزيت العربية. وفي الإطار ذاته يلعب برنامج التبادل الشبابي بين المملكة واليابان، دوراً كبيراً في تعزيز التواصل بين الشعبين. وقد تأسس هذا البرنامج كأحد برامج التعاون الفني التي تقدمها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايتكا) وذلك لتعميق أواصر التفاهم والتعارف بين شباب العالم، وقد تمت دعوة أول وفد

اليابانيون عرفوا الثقافة الإسلامية بجهود سعودية بدأت بالديبلوماسية والإقتصاد ثم امتدت إلى التعليم والفكر إلى موقف اليابان من الصراع العربي - الإسرائيلي: دولتان متجاورتان وتطبيق كامل لخريطة الطريق

في المقابل تقوم جامعة الملك سعود في الرياض بتدريس اللغة اليابانية في قسم اللغة اليابانية بكلية اللغات والترجمة التي تخرج منها عدد من الطلاب السعوديين التحق بعض منهم بمجالات ذات علاقة وثيقة باليابان.

كما أن هناك أعداداً من الطلاب اليابانيين الذين يدرسون اللغة العربية والدين الإسلامي على نفقة حكومة السعودية في الجامعات السعودية، فيما يقوم المعهد العربي الإسلامي في طوكيو التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتدريس اللغة العربية للمطلبة اليابانيين في اليابان.

وكانت حكومة خادم الحرمين قررت في عام 1398هـ، وفي إطار تعزيز التبادل الثقافي والحوار الحضاري مع اليابان وانطلاقاً من مسؤوليتها في التعريف بالإسلام وتقديم الصورة الحقيقية عن الحضارة العربية والإسلامية والعناية بأحوال المسلمين في كل بقاع الأرض، إنشاء المعهد العربي الإسلامي في طوكيو ليكون منارة علم وحلقة وصل هامة بين المملكة واليابان ولجسر الهوة بين الثقافة العربية الإسلامية واليابانية، وتم تكليف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالإشراف عليه حيث تم افتتاحه في عام 1402هـ.

ويعد المعهد من أهم مراكز تدريس اللغة العربية للطلاب اليابانيين في اليابان ويلتحق بالمعهد سنوياً مئات الطلاب الراغبين في تعلم اللغة العربية في الدورات المكثفة أو الدورات المسائية التي يقدمها المعهد، وقد تخرج في المعهد خلال الفترة من 2002م إلى 2004م أكثر من 58 طالباً وطالبة من المتخصصين في اللغة العربية.

طوكيو راجعت سياستها الخارجية فاكشفت حاجتها الملحة للتحرك في الشرق الأوسط

وترى اليابان أن هناك ضرورة ملحة للمساهمة بنشاط وحيوية في عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الارتباط الوثيق والتحالف المعن بين اليابان والولايات المتحدة إلا أن اليابان تسعى لأن يكون لها موقف واضح يدعو إلى: ضرورة احترام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية جنباً إلى جنب تعيشان بسلام وأمان، ضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين والالتزام بخارطة الطريق، مع استمرار تقديم الدعم للفلسطينيين والسلطة الفلسطينية للمساعدة في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية.

وينطلق الموقف الياباني تجاه الوضع في العراق، من محدد رئيس هو أن وضع اليابان كدولة مستورد كامل احتياجاتها من الطاقة، يفرض عليها العمل لضمان استقرار مناطق الإنتاج، ومن بينها العراق، الأمر الذي دعماً لتبني سياسة مؤيدة للموقف الأمريكي من نظام الرئيس السابق صدام حسين، معطلة التزامها بالتنفيذ الكامل للقرارات الدولية، ثم انضمامها للحلفاء الدولي الذي يقوده أمريكا ضد صدام. وبعد إزاحة الأخير في أبريل 2003 قدمت اليابان المساعدات بشكل وفعال لإعادة بناء العراق حيث بلغ إجمالي الالتزامات اليابانية لإعادة بناء العراق حوالي 5.5 بليون دولار صرف منها حتى الآن حوالي 1.5 بليون دولار.

وعلى الرغم من أن قرار إرسال قوات الدفاع عن النفس اليابانية إلى العراق يأتي في إطار التحالف الياباني الأمريكي، إلا أن اليابان رأت في ذلك فرصة في إبراز دورها الدولي للحفاظ على الأمن والسلام الدولي، ومن ثم تقوية مطلبها بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وقد يتعلّق بالوضع السياسي تدعم اليابان حكومة عراقية تشمل كافة الأطياف والأعراق السياسية، حكومة وحدة وطنية تعمل على أمن ووحدة واستقلال العراق.

ولا يختلف موقف اليابان كثيراً بشأن أزمة إيران النووية، فهي تعطي أهمية كبيرة لضمان استقرار هذا البلد الذي يعتبر المصدر الخامس للنفط الخام لها، ومن ثم فإنها تفضل الحلول السلمية لهذه الأزمة. وكانت العلاقات بين البلدين تسيّر بشكل حسن على الدوام، ما جعل طوكيو تقوم باستثمار ضخم يصل إلى حوالي 4 بليون دولار لتطوير حقل (أزاجان) النفطية في شمالي إيران، لكن الوضع بدأ يتغير منذ وصول الرئيس أحمدني نجادى إلى السلطة في إيران، حيث اعترضت اليابان على تصريحات الرئيس الإيراني فيما يتعلق بتدمير إسرائيل.

شبابي من السعودية لزيارة اليابان في عام 1998، شارك فيها 20 معلماً من منسوبي وزارة التعليم، وفي عام 2005 زار اليابان الوفد الشبابي الثامن والذي شمل 18 شاباً من معلمي ومنسوبي المؤسسة العامة للتعليم والتدريب المهني، ليبلغ إجمالي الشباب السعوديين المشاركين في هذا البرنامج منذ تأسيسه وحتى الآن 152 شاباً.

إضافة إلى ما سبق رأى البلدان أن الرياضة يمكن أن تؤدي دوراً داعماً للعلاقات بينهما، فتم الاتفاق، إثر الزيارة التاريخية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين إلى اليابان عام 1998، بين كل من نادي الفروسية بالرياض واتحاد الفروسية الياباني على إقامة سباق سنوي للخيل في كل من الرياض وطوكيو، الأول على كأس اليابان والثاني على كأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

اليابان والتضامياً العربية

منذ عام 1996 بدأت اليابان في مراجعة شاملة لدورها على الساحة الدولية، ومدى الرمود السياسي الذي تحصل عليه مقابل الدعم الاقتصادي والمالي الكبير الذي تقدمه من خلال مساهمتها بحوالي 20٪ من موازنة الأمم المتحدة وتحملها لأعباء مالية خلال الأزمات التي تشهدها دول الجوار أو في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

وانتهت تلك المراجعة بقرار يدعو اليابان إلى العمل الجاد نحو الارتقاء بدورها ووزنها السياسي على الساحة الدولية ليتناسب مع حجمها ووزنها الاقتصادي. فبدأت الخطوة الأولى بالدعوة لإصلاح الأمم المتحدة والمطالبة بتوسيع مجلس الأمن والحصول على عضوية دائمة فيه، فيما كانت الخطوة الثانية هي توسيع نطاق السياسة اليابانية الخارجية لتصبح أكثر شمولية.

وكان من نتائج هذه المراجعة أن صارت اليابان أكثر انهماكاً بقضايا الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي، انطلاقاً من قناعتها بأن السلام في هذه المنطقة الحيوية له تأثير كبير وعميق ليس فقط على الأطراف المتنازعة بل على كافة الشعوب، كما أن له تأثيراً مباشراً على الأمن والاستقرار في اليابان.